I . G-HANDOUR

ESCWA

الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

التوزيع : محدود

E/ESCWA/AGR/85/WG.17/10

١٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٥

ARABIC

الاصل : بالعربية

اجتماع الخبراء المتعلق بموضوع عوائق انتاج
وتوزيع الحنطة
٩ ــ ١٢ كانون اول /ديسمبر ١٩٨٥ ٠
بغداد ــ العراق

التعاون الاقليمي في مجالات انتاج وتوزيع وتخزين القمح : نظرة شاملة

ورقة مقدمة من
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الآراء الواردة في هذه الورقة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تمثل بالضرورة رأى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٠

85-1411

"التعاون الاقليمى فى مجالات انتاج وتوزيع وتخزين القمح : نظرة شاملة"

تشير التطورات الحديثة فى الاقتصاد العالمى الى حاجة الدول النامية بوجه عام لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادى فى مجال الزراعة والغذاء . فلقد تحددت ملامح السلع الاستراتيجية المتأثرة بالاتجاهات الاقتصادية العالمية فكانت مصادر الطاقة والغذاء من اهم السلع فى هذا المجال . كما اشارت الدراسات العديدة فى مجال انماط الاستهلاك والتغذية والتنمية الى اعتبار القمح اهم السلع الغذائية الاستراتيجية . ان توفر مصادر الطاقة فى بعض دول غربى آسيا مع عدم مقدرة الانتاج الزراعى فى تلك لدول على سد الاحتياجات الغذائية للسكان والاعتماد المتزايد على الدول المنتجة الرئيسية للغذاء - والتى اصبحت تمثل قوة تكتلية هامة - تشير الى احتمال الوقوع فى مخاطر اقتصادية وسياسة تتمثل فى محاولة الدول المتقدمة لاستخدام معادلة الغذاء مقابل النفط . وبذلك تتضح اهمية التعاون الاقليمى فى مجال الزراعة والغذاء لدول غربى آسيا خاصا فى انتاج وتوزيع وتخزين القمح عن طريق تنمية وتنسيق استخدام الموارد المتاحة واتباع السياسات اللازمة فى اطار هذا التعاون.

وتستهدف هذه الورقة توضيح مفهوم وبدائل التعاون الاقليمى فى مجال تحقيق درجة اكبر من الامن الغذائى من خلال اطار التعاون الاقليمى وذلك انعكاسا لخبرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى هذا المجال. كما تستهدف تحديد آفاق التعاون الاقليمى المقترح حتى يمكن تحقيق درجة اكبر من الامن الغذائى .

ولقد تزايد الاهتمام بالتعاون الاقليمى الاقتصادى بعد الحرب العالمية الثانية وظهرت تكتلات اقتصادية على درجة مختلفة من القوة والنضج . ويستهدف هذا التعاون الاقليمى التخلص من بعض أو كل القيود او اشكال التمييز الموجودة بين اقتصاديات دولتين او اكثر . وتمر عملية التعاون الاقليمى بعدة مراحل لعل اكثرها نضجا هو التكامل الاقتصادى . وتعتمد هذه المراحل على طبيعة اقتصاديات الدول المتعاونة وعلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة فيها وعلى درجة التعاون او التكامل المراد الوصول اليها . وتسمى اشكال التعاون الاقليمى بمراحل التكامل الاقتصادى وهى منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركى، السوق المشتركة ،الاتحاد الاقتصادى ، الاتحاد الاقتصادى فوق القومى.

وبصورة عامة فانه عادة ما تظهر محددات للتعاون الاقليمى بصورة

عامة فى مجال انتاج وتوزيع سلعه او مجموعة سلعية اوعلى المستوى الكلى لاقتصاديات الدول . وتتمثل هذه المحددات والمشاكل فىتفاوت مراحل التنمية وهيكل الانتاج ووفرة الموارد، وتخلف هيكل قطاع النقل وصعوبة المواصلات مما يؤدى الى ارتفاع تكاليف النقل ،والاختلافات السعرية ، ومشاكل العجز فى ميزان المدفوعات ،واختلاف سياسات اسعار الصرف والمشاكل الخاصة بالتعويضات فى مراحل التعاون الاولى . كما تظهر عدة محددات غير اقتصادية مثل مشاكل العلاقات السياسية والعقائدية والايديولوجية والاستقلال السياسى والاقتصادى .

وتعتبر هذه المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية من اهم المشاكل العامة التى تعوق التعاون الاقليمى بصورة عامة وفى مجال الزراعة والغذاء بصورة خاصة بالرغم من وجود امكانات تدعيم وتقوية هذا التعاون لصالح تلك الدول . الا ان تلك المحددات لاتمثل عقبة حقيقية فى طريق التعاون الاقليمى بين دول غربى آسيا بوجه عام لتشابه مجاميع من تلك الدول فى مراحل التنمية ، وهياكل ميزان المدفوعات ،وسياسات اسعار الصرف كما ان تلك الدول تتلاحم جغرافيا مما يجعل التكامل السوقى ممكنا من الناحية الادارية . كما ان دول تلك المنطقة بها اختلافات واضحة من حيث اتاحة الموارد الطبيعية والبشرية مما ينعكس فى فوارق فى تكلفة الانتاج مما يساعد على امكانية دعم اتجاه التخصص لتحقيق فوائد التعاون من حيث زيادة كفاءة استخدام الموارد بين دول المنطقةوتدنية الاثار السلبية لتحويل التجارة الناجحة من هذا التعاون.

ولعل من المهم فى هذا المجال توضيح مفهوم وسبل التعاون الاقليمى فى مجالات انتاج وتوزيع وتخزين القمح حيث ان توضيح ذلك المفهوم سيؤدى الى سهولة تحديد واقع التعاون وآفاقه . ان مفهوم التعاون الاقليمى فى هذا المجال تنبع من اهمية تحقيق اهداف الامن الغذائى والمتعلقة بزيادة نسب الاكتفاء الذاتى وتقليل الاعتماد على السوق العالمى فى تلبية احتياجاته الغذائية للسكان من القمح . ويمكن تحقيق تلك الاهداف اما عن طريق تنمية الانتاج او المتاح المحلى أو تدنية تكاليف الشراء من السوق العالمى وارتباط ذلك بتحقيق كفاءة فى توزيع وتخزين القمح فىاطار مفهوم التعاونالاقليمى . وتجدر الاشاره الى ان تنمية الانتاج والمتاح المحلى يعتمد على محورى زيادة الانتاج وترشيد الاستهلاك وسياسات التوزيع مع الاعتماد على تقليل الفاقد الفيزيقى والاقتصادى. كما ان توفير احتياطى غذائى اقليمى او قطرى من القمح يعتبر من اهم وسائل توفيره فى الوقت المناسب وبالكمية المناسبة حيث يسهل السحب من هذا المخزون وفق اسس محدده .

ولذلك فيعتبر التعاون الاقليمى فى مجال تخزين القمح من البرامج الهامة لتحقيق الامن الغذائى . ويعتبر تكوين مثل هذا المخزون برنامجا مكملا للبدائل الاخرى المرتبطة بزيادة الانتاج وترشيد الاستخدامات ولايعتبر بديلا عن زيادة القدرات الانتاجية المحلية واستغلال الموارد فى دول المنطقة . ولذلك فيعتبر التعاون الاقليمى فى مجال تخزين القمح اجراء

وقائى يجب البدء فيه لتغطية اى مخاطر محتملة خلال فترة تنمية القدرات الذاتية من خلال العمل المشترك فى اطار التعاون الاقليمى .

ففى مجال زيادة انتاج القمح بين دول المنطقة فان اتجاه التنمية يعتمد على توليفة متكاملة من العوامل تعتمد على زيادة المساحة ورفع الغلة الدونمية مع وضع السياسات السعرية والتمويلية والتسويقية المناسبة وذلك فى اطار وهيكل مؤسس وتنظيمى مناسب . ولقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالعديد من الدراسات الاستقصائية فى مجال الامن الغذائى. فقد قامت المنظمة فى عام ١٩٨٠ بدراسات ميدانية اسفرت عن تحديد ثمانية برامج لتحقيق التعاون فى مجال الامن الغذائى وتشمل تلك البرامج ١٥٣ مشروعا زراعيا تسهم فى تحسين الاوضاع الزراعية والغذائية على المستوى القومى العربى ولقد قامت لجنة وزارية باختيار ٥٣ مشروعا من بين مشروعات الامن الغذائى باعتبار انها تمثل المشروعات ذات الاولوية الاولى. ولقد تم اختيار هذه المشروعات على اساس انها مشروعات عاجلة ذات مردود اقتصادى سريع وتؤدى الى زيادة الانتاج الزراعى فى وقت قصير . واشتملت المشروعات المختارة على ١٦ مشروعا لانتاج الحبوب والبذور الزيتية ٢١ مشروعا للانتاج الحيوانى والداجنى ، ٥ مشروعات للانتاج السمكى ، ١٠ مشروعات لانتاج السكر ، مشروعا واحدا لدعم القطاع الزراعى الفلسطينى. وبالنسبة لمشروعات الحبوب والقمح فقد قدرت الاهداف الانتاجية لتلك المشروعات بحوالى ٥ مليون طن من القمح ، ٣ر٢ طن من الحبوب الاخرى. ولقد أقر مجلس المنظمة تلك المشروعات وطالب المنظمة بتوفير التمويل اللازم وقد قدمت المنظمة بالاشتراك مع الامانه العامة للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية بقائمة المشروعات ذات الاولوية الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى والذى اوصى بدوره باحالتها الى صناديق التمويل العربية والمجلس الوزارى لعقد التنمية المشتركة لتوفير التمويل اللازم لتنفيذها و/أو استكمال دراسات الجدوى الفنية الاقتصادية لها . ومازال التمويل يمثل العقبة الرئيسية بالرغم من بعض الجوانب الايجابية التى تحققت فى هذا المجال . وهناك جهود متواصلة من قبل المنظمة والجامعة وصناديق التمويل العربية لسرعة تنفيذ المشروعات الهامة .

وتشمل تلك المشروعات ذات الاولوية الاولى والخاصة بالمنطقة مشروع تنمية وانتاج الحبوب فى المملكة العربية السعودية والذى اقترح ان يمول ذاتيا ، تطوير زراعة الحبوب والبذور الزيتية فى العراق والذى يعتمد على التوسع الرأسى فى الانتاج بما يحقق زيادة فى الانتاجية الهكتارية وزيادة فى الانتاج تقدر بنحو ٥ر٢ مليون طن سنويا من القمح. وقد تم تحويل برنامج المخزون الاستراتيجى الذى تمدراسته من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية الى الجامعة العربية (الادارة العامة للشئون الاقتصادية) للاختصاص .

وقد شملت المشروعات ذات الاولوية الاولى نحو 15 مشروعا مع الدول العربية فى منطقة غربى آسيا . كما ان المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقوم بتقديم المشوره الفنية والقيام بالدراسات الفنية والاقتصادية مما يساعد الدول المعنية على تطوير نظم الانتاج والتسويق .

ولعل التعاون الاقليمى فى مجال تخزين القمح يعتبر من أهم مجالات التعاون نظرا لجدواه الاقتصادية والسياسية . فان تكوين مخزون اقليمى بالمنطقة يساعد على تقليل المخاطر الاقتصادية والسياسية المرتبطة بزيادة تركز انتاج وتصدير القمح فى عدة دول فقط (جداول ٣ ، ٤) كما يساعد على الاستفادة من التقلبات السعرية العالمية والاتاحة فى السوق العالمى . وتعتبر اهم القرارات المرتبطة بالتعاون الاقليمى فى مجال تخزين القمح هى تلك المتعلقة بحجم او كمية المخزون والقواعد التى تتحكم فى بناءه وانسيابه فيعتمد حجم المخزون على الغرض منه سواء كان استقرار الاسعار ، تقليل تذبذبات العرض السنوى ، تغطية مخاطر التشابكات الاقتصادية والسياسة وتجدر الاشاره الى ان توصيات منظمة الاغذية والزراعة قد حددت الحد الادنى للمخزون الواقى من الحبوب للامن الغذائى العالمى بحوالى ١٧-١٨٪ من الاستهلاك العالمى الظاهرى . ومن هذه النسبة نحو ٥-٦٪ كمخزون احتياطى بينما نحو ١٢٪ يستخدم كمخزون عامل

ويمكن تحديد اهم المخاطر المؤثرة على اهمية وحجم وموقع المخزون القمحى لدول المنطقة فى زيادة التركز الجغرافى للانتاج والصادرات والمخزون العالمى للقمح ، التقلبات السعرية العالمية ، تركز مصادر امدادات القمح لدول المنطقة ، انخفاض وتذبذب انتاج القمح فى دول المنطقة (جدول "1") وذلك بجانب المخاطر السياسية حيث تعتبر بعض دول تلك المنطقة من الدول الرئيسية فى انتاج وتصدير النفط واصبحت تمثل ثقل سياسى فى التطورات العالمية الحالية .

فبالنسبة لحجم المخزون الاستراتيجى من القمح فقد اقترحت دراسة المنظمة عدة بدائل تتصل بحجم من المخزون يكفى الاستهلاك البشرى من القمح لمدة شهر وثلاثه اشهر وستة اشهر . وقد بلغ حجم المخزون تحت البديل الاول على سبيل المثال نحو ١٫٩٤ مليون طن عام ١٩٨٥، ٢٫٨٣ مليون طن عام ٢٠٠٠ .

ولقد اوضحت الدراسة ان الوطن العربى يحتاج لنحو ٤٫٨٨ مليون طن من القمح كمخزون لموازنة التقلبات الحادة فى الانتاج والذى تتصف به معظم الدول العربية . واتضح ان المخزون القطرى بالدول العربية والمتاح حسب السياسات التخزينية القطرية يبلغ نحو ٤٫٨٦ مليون طن مما يكفى لتغطية مخاطر تقلبات الانتاج المحلى بالدول العربية .

واكدت الدراسة على ان المخزون الاستراتيجى الذى يكفى لتغطية احتياجات الاستهلاك الادمى لمدة ثلاثه اشهر يعتبر كافيا لتغطية معظم المخاطر السياسية والاقتصادية المتوقعة ويوضح جدول (٥) احجام المخزون المقترحة تحت هذا البديل للدول العربية .

أما بالنسبة لموقع توطين المخزون الاستراتيجى القومى فاقترحت الدراسة توطين المخزون فى الموانىء على أساس بديل قطرى وبديل شبه اقليمى حيث تم تقسيم الوطن العربى الى أربعة مناطق هى منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية ،منطقة شرق البحر الابيض المتوسط ، منطقة غرب البحر الاحمر ، منطقة غرب البحر الابيض المتوسط .

ويوضح الجدول (٦) عدد الصوامع والسعات التخزينية اللازمة تحت البديلين القطرى وشبه الاقليمى فى عام ١٩٨٥. كما تم تقدير التوسعات اللازمة فى تلك الطاقات حتى عام ٢٠٠٠ . وقد قدرت التكاليف الاستثمارية اللازمة لتلك السعات التخزينية لبديل الموقع القطرى نحو ٢٫٩٩ بليون دولار عام ١٩٨٥ وبزيادة قدرها ٢٢٣ مليون دولار فى عام ٢٠٠٠ فى حين بلغت تكاليف التشغيل لهذا المخزون نحو ٤١ مليون دولار عام ١٩٨٥ ونحو ٥٩٫١ مليون دولار عام ٢٠٠٠ . اما بالنسبة للبديل شبه الاقليمى فبلغت التكاليف الاستثمارية له نحو ٢٫٨٦ مليون دولار عام ١٩٨٥ وبزيادة قدرها ١٠٤٫٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠ للتوسعات .

اما فى مجال آفاق وسبل تطوير التعاون الاقليمى فى مجالات انتاج وتوزيع وتخزين القمح فلا بد من الاخذ فى الاعتبار استحداث وتطوير السياسات والاجراءات المناسبة لتشجيع هذا التعاون ومحاولة ازالة المعوقات الفنية والادارية والمؤسسية التى تعرقل عملية التعاون الاقليمى فى هذا المجال وتأخذ سبل تطوير هذا التعاون عدة محاور يمكن تلخيصها فيما يلى :-

* استكمال الدراسات الفنية والاقتصادية للمشروعات التى تم تحديدها بواسطة الدراسات الفنية والاقتصادية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية خاصا تلك المرتبطة بزيادة التعاون الاقليمى فى هذا المجال .

* دفع جهود المنظمات والهيئات الدولية فى مجال تمويل المشروعات الانتاجية والتوزيعية والخزينه للقمح فى دول المنطقة .

* الاهتمام باسلوب التنمية المتكاملة فى مجال تطوير انتاج القمح حيث أثبتت تجارب الدول بالعالم فشل المشاريع القزمية والسلعية

وتلك التى لاتأخذ فى اعتبارها التشابكات السعرية والاقتصادية وتكوين الهياكل المؤسسية المناسبة . كما ان اسلوب التنمية المتكاملة يجب ان يعتمد على تنمية الانسان بالمنطقة لكونه اساس تطوير انتاج القمح او غيره .

* اهمية زيادة نسب الاكتفاء الذاتى وتحقيق الامن الغذائى عن طريق تطوير الاعتماد على الذات يجب ان يأخذ فى الاعتبار ايضا الجدوى الاقتصادية للجهود المبذولة والاستثمارات المخصصة والتى تعتمد لدرجة كبيرة على تكاليف الانتاج والميزه النسبية للتخصص بين دول المنطقة .

* الاهتمام بالدراسات الفنية والاقتصادية المتعلقة بتطوير وزيادة كفاءة سبل شراء القمح من السوق العالمى وتقييم الطرق المستخدمة وتقديم البدائل .

* ضرورة التنسيق بين دول المنطقة فى الشراء من السوق العالمى ويقترح فى هذا المجال التعاون بين مؤسسات الحبوب والمؤسسات التجارية والتموينية بالدول المعنية مع ضرورة انشاء "مؤسسة لشراء الحبوب" وخاصة القمح لدول المنطقة .

* رفع التعاون الاقليمى فى مجالات البحوث والدراسات المتعلقة بسبل زيادة الانتاج ورفع الغلة الدونمية وتدنيه تكاليف التصنيع والطحن وتدريب الكوادر وتقليل الفواقد . ولذلك يقترح تكوين "مؤسسة تكنولوجيا الحبوب" لخدمة دول المنطقة حتى يستفاد من اقتصاديات السعة بوجه عام فى اجراء البحوث الطبيقية والتكييفية .

* الاهتمام بزيادة التعاون الاقليمى فى مجال النقل البحرى للقمح حتى يمكن الاستفادة ايضا من تخفيض تكاليف الشحن والتفريغ والتخزين الناتج من اقتصاديات السعة . وقد يكون تنسيق ذلك من خلال تكوين "مؤسسة للنقل البحرى" او من خلال جهود المؤسسة سابقة الذكر والخاصة بشراء القمح من السوق العالمى ذو فائدة فى المجال .

* الاهتمام بتطوير صناعة الخبز بدول المنطقة وتبادل الخبرات فى هذا المجال .

* الاهتمام بضرورة تطوير النظم الاحصائية وتبادل المعلومات بين دول المنطقة حيث يتضح توافر بيانات عن الدول المتقدمة مع عدم توفر بيانات عن الدول المجاورة بالمنطقة مما يعوق عمليات التنسيق فى مجالات الانتاج والتوريع والتخزين .

* الاهتمام بتكوين جهاز مستقل للاشراف على ادارة المخزون الاستراتيجى لدول المنطقة يترك له حرية اجراء دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية وتدريب الكوادر اللازمة للادارة ووضع اسس تكوين وانسياب المخزون وعلاقته بالمخزون القطرى الاستراتيجى والعامل فى كل دول المنطقة .

* الاهتمام بتكوين جهاز تنسيق السياسات الزراعية بوجه عام وتلك المرتبطة بالحبوب والقمح بوجه خاص . حيث ان التخطيط السليم لخطوات واتجاهات التعاون الاقليمى الزراعى فى مجال الامن الغذائى سواء عن طريق تنسيق استخدام الموارد ومستلزمات الانتاج وتنسيق الانسياب

السلعى وتنظيم التجارة الخارجية بين دول المنطقة بعضها البعض ومع العالم الخارجى . والتنسيق بين السياسات السعرية والدعم لذات اهمية قصوى لتحقيق اهداف التعاون الاقليمى . وبالاخذ فى الاعتبار تجربة السوق الاوروبية المشتركة فقد يكون من مهام هذا الجهاز ما يلى :-

١) الاهتمام بالغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية لاستيراد وانسياب السلع الزراعية الغذائية .

٢) محاولة الغاء القيود على حركة كافة عناصر الانتاج المستخدمة فى انتاج الحبوب او القمح فى دول المنطقة .

٣) تنظيم اسواق الحبوب والقمح وتوحيد المنافسة وتنسيق الاسواق القطرية بهدف التوصل الى تكوين سوق اقليمى.

٤) الاهتمام بالنواحى التشريعية والتنظيمية المرتبطة بانتاج وتوزيع وتخزين القمح ومحاولة توحيدها او تقريبها .

٥) الاهتمام بوضع نظام تنافسى سليم فى انتاج القمح بين دول المنطقة بحيث لاتهيمن دولة على الدول الاخرى

٦) الاهتمام بتحديد مشروعات مشتركة بين دول المنطقة او مجموعة من دول المنطقة .

٧) الاستفادة من التجارب الناجحة فى التعاون الاقليمى والتى يمكن الاستفادة منها كنواة لتوسيع نطاق هذا التعاون مثل التجربة الرائدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

جدول (١) : مساحة وانتاج القمح

المساحة : الف هكتار

الانتاج : الف طن

السنوات	متوسط الفترة ١٩٧٣/١٩٧٥		١٩٨٣	
الدولة	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
الاردن	٢٠٢ر٩٧	١١٤ر٩٦	١١١ر٨٧	١٣٠ر٧٠
سوريا	١٥٦٨ر٤٢	١٢٥٧ر٨٠	١٢٩٠ر٤٠	١٦١٢ر٠٠
العراق	١٥٩٤ر١٦	١٠٤٧ر١٠	١٢٨٠ر٥٣	٨٤١ر٠٠
لبنان	٥٨ر٦٦	٧٠ر٠٠	١٨ر٠٠	٢٣ر٠٠
اليمن ج	٤ر٧٠	٩ر١٣	٥ر٢٩	٧ر٩٠
اليمن ش	٥٦ر٦٦	٥٩ر٠٠	٦١ر٤٠	٣٤ر١٧
الامارات	—	—	٠ر٤٠	٠ر٨٤
السعودية	٥٨ر٨٤	١١٦ر٣٨	٢٠٢ر٦٥	٦٣٠ر٠٢
عمان	—	—	(٠٠٠)	١ر١٤
قطر	٠ر٠١	٠ر٠٢	٠ر٠٦	٠ر١٦
تونس	١١٣٠ر٦٦	٨٢٧ر٣٣	١٠٧٥ر٥٠	٦١٨ر٢٠
الجزائر	٢٢٥٦ر٨٧	١٣٦٥ر٦٦	٨٩٩ر٠٠	٤٩٢ر٠٠
ليبيا	١٦٠ر٧١	٦٠ر٣٨	٢٥٨ر٠٠	٢٠٩ر٧٠
مصر	٥٦١ر٨٣	١٩١٨ر٠٠	٥٥٤ر٥٠	١٩٩٦ر٠٠
المغرب	١٨٨٢ر٣٣	١٧٢٢ر٧١	١٩٧٥ر٧٠	١٩٧٠ر٢٨
السودان	١٧٦ر٨٢	٢١٨ر٦٦	٩٨ر٠٠	١٤١ر٠٠
موريتانيا	—	—	٠ر٤٦	٠ر٣٢
فلسطين	—	—	١٨ر٨٨	٢٥ر٩٠
المجموع الكلى	٩٧١٣ر٦٤	٨٧٨٧ر١٣	٧٨٥١ر٦٤	٨٧٣٤ر٣٣

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العدد السادس ١٩٨٥ تحت النشر .

جدول (٢) كمية وقيمة الواردات من القمح

السنوات / الدولة	١٩٨١ كميـــة	قيمـــــة	١٩٨٣ كمية	قيمـة
الاردن	٣٤٨ر١٣	٥٤ر٢٧	٣١٨ر٦٨	٨٦ر٥١
سـوريا	٤٦ر١٧	٦ر٨٧	٦٤٨ر٠٨	١١٢ر٨٢
العراق	—	—	٢٢١٠ر٠٠	٤١٤ر٠٠
لبنان	٤٢٧ر٠٠	٧٩ر٠٠	١٦٩ر٠٥	٢٧ر٠٠
اليمن ج	٨٩ر١٩	٢٨ر٣١	١٤٩ر١٠	٣٣ر٨٧
اليمن ش	٢٧٨ر٧٢	٦٣ر٣٦	٣٢٠ر٠٠	٦٤ر٠٠
الامارات	١٢٤ر٤٨	٢٦ر٦١	١٦٠ر٠٠	٢٩ر٠٠
البحرين	٠ر٢٢	١ر٩٢	(٠٠)	٠ر٠١
السعودية	٤٣٩ر٦٥	١٠٦ر٧٧	٤٣٤ر٦٣	١٠٧ر٤٩
عمان	٦١ر٨٥	١٣ر٩٨	٨٢ر٠٩	١٦ر٦٥
قطـــر	٢٥ر٦٠	٥ر٨٣	٢٨ر٦٨	٥ر٤٨
الكويت	١٥٧ر٠٣	٤٠ر٣٠	٢٨٥ر٠٠	٥٧ر٠٠
تونـــس	٥٤٥ر٩٩	١١٠ر٧٨	٤٨٢ر٨٠	١٥٥ر٣٠
الجزائر	١٦٥٠ر٠٠	٣٩٦ر٠٠	٢١٢٨ر٥٧	٣٧٥ر١٨
ليبيـــا	١١٣ر٦٨	٣٣ر٨٢	١٧٠ر٠٠	٤٤ر٠٠
مصـــر	٣٠٩٢ر٤١	٧٥٩ر٠٩	٢٥٧٧ر٠٥	٤٩٦ر٧٧
المغرب	٢١٥٦ر٨٠	٣٧١ر٧٤	١٧٣٨ر١٨	٢٦٠ر٠٣
السودان	٤٥ر٤٢	٩ر٨٤	٢٣٤ر٧٤	٤٨ر٣٢
الصومال	٠ر٣٦	٠ر٤٩	١٩ر٤٠	٤٣ر٥٠
موريتانيا	٥٠ر٠٠	٧ر٠٠	٩٦ر٠٠	١٣ر٠٠
المجمـــوع الكلى	٩٦٥٢ر٧	٢١١٥ر٩٨	١٢٢٥٢ر٠٥	٢٣٤٩ر٨٣

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العدد السادس ١٩٨٥ ، تحت النشر.

جدول رقم (٣): الانتاج العالمى للقمح والاهمية النسبية للدول المنتجة الرئيسية للسنوات ١٩٨١ ، ١٩٨٣

الدول	١٩٨١		١٩٨٣	
	الانتاج مليون طن	٪	الانتاج مليون طن	٪
الاتحاد السوفيتى	٨٠ر٠٠	١٧ر٦	٨٢ر٠٠	١٦ر٥
الولايات المتحدة الامريكية	٧٦ر١٧	١٦ر٨	٦٦ر٠١	١٣ر٣
الهند	٣٦ر٣١	٨ر٠	٤٢ر٥٠	٨ر٥
فرنسا	٢٢ر٨٦	٥ر٠	٢٤ر٧٨	٥ر٠
كندا	٢٤ر٨٠	٥ر٥	٢٦ر٩١	٥ر٤
استراليا	١٦ر٤٠	٣ر٦	٢١ر٧٨	٤ر٣
تركيا	١٧ر٠٤	٣ر٨	١٦ر٤٠	٣ر٣
دول اخرى (١)	١٨٠ر٢٤	٣٩ر٧	٢١٧ر٨٠	٤٣ر٧
العالم	٤٥٣ر٨٢	١٠٠	٤٩٨ر١٨	١٠٠ر٠

(١) يمثل انتاج الصين ما يقرب من ١٠٪ من الانتاج العالمى فى المتوسط

المصدر:

كتاب الانتاج السنوى - منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة للاعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٣

جدول رقم(٤): صافى الصادرات من القمح[1] لمناطق العالم للسنوات ١٩٨١ - ١٩٨٣

المناطق	١٩٨١	١٩٨٣
افريقيا	- ١٦ر٢١	- ١٧ر٢٢
امريكا الشمالية	+ ٥٧ر٥٦	+ ٦٠ر٠٢
امريكا الجنوبية	- ٤ر٢٩	+ ١ر٥٥
اوربا الغربية	+ ٦ر٦٤	+ ١١ر٧٣
استراليا	+ ١٠ر٦٨	+ ٨ر٣١
اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى	- ٢٠ر٢٠	- ٢١ر٨٠

(١) يشمل القمح ودقيق القمح

المصدر:

كتاب التجارة السنوى - منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة للسنوات ١٩٨١/ ١٩٨٣

جدول رقم(٥): احجام المخزون المقترحة لتغطية الاستهلاك الادمى لمدة ثلاثه شهور للقمح

دول آسيوية			دول افريقيه		
	١٩٨٥	٢٠٠٠		١٩٨٥	٢٠٠٠
سوريا	٤٧٩ر٧	٧٧١ر٦	مصر	١٧١٥ار	٢٢٧٣ر٧
الاردن	١٠٤ر٧	١٧٦ار	السودان	١٨٢ر٤	٣٣٦ر٦
لبنان	١٤١ر٣	٢٢٣ر٨	جيبوتى	٣ر	٨ر
العراق	٥٣٦ر٧	٨٤٤ر٢	الصومال	١٢ر٣	١٩ار
السعودية	٢٢١ر٨	٣٥٧ر٦	موريتانيا	١٣ر٥	١٦ر٢
الكويت	٤١ر٧	٧٥ر٠	المغرب	٨٥١ار	١١٩٩ر٤
قطر	٩ر٦	١٩ر٥	الجزائر	٩٣١ر٥	١٣٩٥ر٣
عمان	١٩ر٨	٢٢ر٢	تونس	٣٣٦ر٩	٤٤٢ر٥
الامارات	٣٢ار	٣٨ار	ليبيا	٥٣ار	٩٢ر٧
اليمن ش	٩٩ر٣	١١٨ر٢			
اليمن ج	٤٧ر٤	٥٦ار			
البحرين	١٠ر٢	١٧ر٧			
المجموع	١٧٤٤ر٣	٢٧٢٠ار	المجموع	٤٠٩٦ر٢	٥٧٧٦ر٣

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية " برامج الامن الغذائى العربى: المخزون الغذائى الاستراتيجى"الجزء الثامن،الخرطوم،أغسطس ١٩٨٠

جدول رقم(٦): عدد الصوامع والسعات التخزينية اللازمة تحتت البديلين القطرى وشبه الاقليمى لعام ١٩٨٥

البديل القطرى		البديل شبه الاقليمى	
عدد الصوامع	سعة الصومعة التخزينية	عدد الصوامع	سعة الصومعة التخزينية
	(الف طن)		(الف طن)
٣	٢٠	٤	٢٠
٦٩	٥٠	٦٤	٥٠
٤	١٠٠	٣	١٠٠
٣	١٥٠	١	١٥٠
٢٦	٢٠٠	٢٨	٢٠٠

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية " برامج الامن الغذائى العربى: المخزون الغذائى الاستراتيجى " ، الجزء الثامن ، الخرطوم، اغسطس ١٩٨٠

UNESCWA LIBRARY
20012873